

الأزمة العقارية وأثارها على معايير لجنة بازل

أ. سمير أيت عكاش*

Résumé

Cet article se propose de réfléchir sur les évolutions possibles et souhaitable du système bancaire a la suite de la crise financière , on commence par évoquer les problèmes induits par la titrisation des crédits qui a engendré des défaillances dans la sélection et la surveillances des emprunteurs , a cause de régime de supervision qui était essentiellement fondé sur l accord de bale1 (lacunes dans l évaluation des risques) , celles _ ci viennent confronter l objectif premier de bale2 , réforme d ordre structurel , qui est d inciter les banques a améliorer leur capacité de mesure , de gestion et de couverture de leurs risques . puis on montre que les solutions envisagées pour renforcer la régulation bancaire sont compliquées par la coexistence , au sein d une même institution d activités traditionnelle et d activités de marchés , on peut alors demander si une réponse plus radicale mais plus simple et moins aléatoire ne consiste pas a revenir a une séparation de ces différentes fonctions , quoi qu' il en soit , la place et la rentabilité des activités de marchés se trouveront sans doute réduites a l avenir , les banques devront chercher leur sources de créations de valeur dans l approfondissement des relations de clientèle plutôt que dans les activités de trading et de spéculation , nous concluons que les pouvoirs publics devraient encourager ce recentrage sur les fonctions essentielles de la banque au lieu de laisser se constituer des ((méga établissements)) dangereux pour la stabilité financière.

مقدمة:

يعتبر التحرير المالي الذي انتهجته الدول المتقدمة منذ الثلاثين عاما الماضية من الأسباب الرئيسية للعديد من الأزمات والتي تتمثل فيما يلي:

- 1982: أزمة الدين في المكسيك والبرازيل والأرجنتين .
- 1987: انهيار أسواق الأوراق المالية .
- 1989: أزمة الادخار والقروض في الولايات المتحدة الأمريكية.
- 1992: موجات المضاربة على عملات آلية أسعار الصرف الأوروبية.
- 1994: موجة المضاربة وإخلال المكسيك بالوفاء بالدين .
- 1997: انخفاض القيمة والأزمة المصرفية في آسيا.

* معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي العقيد أكلي محند أولحاج ، بالبويرة .

- 1998: الأزمة المالية الروسية وانخفاض قيمة الروبل والإخلال بالدين.

- 2000: انهيار dot.com

- 2001 : انهيار النظام المصرفي الأرجنتيني .

و على الرغم من التطور الذي بلغه النظام المالي والمصرفي ، ودرجة الإشراف والرقابة من خلال معايير لجنة بازل ، إلا أن التحرير المالي فتح بالفعل المجال لتحقيق أرباح استثنائية ، وفي نفس الوقت فتح مجال آخر لمراكمة الأخطاء وإحداث الأزمات . لذلك يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي وهو ما مدى تأثير الأزمة الحالية على معايير لجنة بازل الثانية؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الأسباب الأساسية لهذه الأزمة واكتشاف العوامل التي ساهمت في حدوثها ، بالإضافة إلى دراسة مختلف آثار هذه الأزمة على الجهاز البنكي وما تسببه في إفلاس العديد من البنوك ، بالإضافة إلى دراسة آثار هذه الأزمة على معايير لجنة بازل الثانية ، من خلال إظهار مختلف الجوانب الإيجابية بالإضافة إلى الجوانب السلبية ومحاولة تصحيحها وهذا لتجنب أو للتقليل من الأزمات المالية والبنكية مستقبلا .

المنهج المتبع:

تم إتباع المنهج الوصفي من خلال عرض أهم مراحل هذه الأزمة وأسبابها ، بالإضافة إلى آثارها على مختلف البنوك في كل دول العالم ، بالإضافة إلى ذلك تم إتباع المنهج التحليلي من خلال إيجابيات معايير لجنة بازل التي ظهرت بظهور الأزمة ، والاقتراحات المقدمة وهذا لتقويتها مستقبلا وتفاذي الأزمات المالية والبنكية المتوقعة.

المحور الأول : الأزمة العقارية وأسباب ظهورها

لقد أدى التطور في أساليب الرقابة والإشراف وإدارة المخاطر ، وكذلك تطور هيكل الأدوات المالية المتداولة في الأسواق ، باتخاذ مزيد من المخاطرة والتوسع والائتمان والاستثمار بغية تحقيق أرباح أعلى ، وهذا خلق أسعار أعلى للموجودات بأكثر من قيمتها الحقيقية والتي كانت السبب في اندلاع الأزمة المالية الأخيرة (أزمة القروض العالية المخاطر)⁽¹⁾ ، من خلال إقدام العديد من المصارف

(1) هشيم فارس، الأزمة المالية العالمية، الأسباب و التدعيات ، www.masrawy.com. consulté le 26/03/2009.

المختصة في قطاع العقار على منح قروض لمئات الآلاف من المواطنين ذوي الدخل المحدود متجاهلة بذلك قاعدة الحذر والتقييم ، واعتمدت البنوك والمصارف هذا النهج في ظرف اتسم بنمو غير مسبوق لقطاع العقار ، وانخفاض هام لنسب الفوائد المعمول بها ، الأمر الذي أدى إلى إقبال أعداد كبيرة من الأمريكيين بهدف شراء مسكن أو الاستثمار طويل الأجل أو المضاربة ، فالتسهيلات العقارية إلى درجة أن المصارف منحت قروضا لأفراد غير قادرين على سداد ديونهم بسبب دخولهم الضعيفة ، وانفتحت الفقاعة حتى وصلت إلى ذروتها فانفجرت في صيف عام 2007 ، حيث هبطت قيمة العقارات ، ولم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة ، وفقد أكثر من مليوني أمريكي ملكيتهم العقارية ، وأصبحوا مكبلين بالإلتزامات المالية طيلة حياتهم ، ونتيجة لتضرر المصارف الدائنة وعدم سداد المقترضين لقروضهم هبطت قيم أسهمها في البورصة ، وأعلنت شركات عقارية عديدة عن إفلاسها ، ولقد ساهمت الفقاعة العقارية بشكل كبير في تغذية النمو الاقتصادي الأمريكي ، بحيث كان قطاع البناء والعقار يوظف العشرات من الملايين الأمريكيين ، بالإضافة إلى ذلك التجديدات المالية والتي ساهمت بدرجة كبيرة في تسهيل القروض للعائلات الأمريكية⁽¹⁾. بحيث كانت خطوات منح القروض العقارية جد بسيطة ، فكل شخص يتحصل على نقطة والتي ترتبط بملاءته المالية ، والتي تتحدد على أساس مجموعة من المعايير والتي تتمثل فيما يلي⁽²⁾:

- 1 - كل العمليات المالية للشخص خلال ثلاثة سنوات الماضية.
 - 2 - مدة تعويض القروض العقارية .
 - 3 - قروض شراء السيارات (لأن الأفراد يقترضون لشراء العقارات).
 - 4 - رصيد بطاقة القرض (درجة الاستهلاك).
 - 5 - القروض السابقة.
 - 6 - مدى التزام الشخص بتسديد إلتزاماته في الوقت المحدد .
- فكل هذه المعايير تحلل وتقييم ، وعلى أساسها يتم وضع المؤشر الرقمي

(1) claire montialoux , gabriel zucman , comprendre la crise des subprime , regard croisé sur l'économie , www.blog.dalloz.fr/2009/02/comprendre-la-crise-des-subprime/ , consulté le 29/03/2010 . p 2.

(2) ibid , p 2.

الذي بواسطته يتم تحديد هل بإمكان هذا الشخص أن يقوم بتسديد إلتزماته المالية ، بحيث كل معيار من المعايير السابقة تقابله قيمة معينة ، ومجموع هذه القيم تعطي القيمة النهائية والتي تتمثل في المؤشر الرقمي (مؤشر fico)⁽¹⁾ ، وقيم هذا المؤشر محصورة في مجال محدد ، بحيث القيمة الصغرى لهذا المجال هي 300 نقطة ، والقيمة الكبرى هي 800 نقطة والتي تسمح في نفس الوقت من الاستفادة من معدل فائدة منخفض (لأنه قرض قليل المخاطرة) ، أما الأشخاص الذين يحصلون على قيمة خارج هذا المجال ، فهذا يعني علاوة الخطر كبيرة ، وبالتالي معدلات الفائدة على القرض تكون مرتفعة.

و تعتبر القروض العقارية الضخمة الممنوحة من طرف البنوك الأمريكية شديدة المخاطرة (ذات مخاطر مرتفعة) ، وفي نفس الوقت توجهت البنوك الأمريكية إلى استخدام تقنية التسديد والتي تعتبر من أهم وأحدث الأدوات المالية المستخدمة في عصرنا الحالي ، ومرت هذه العملية بمرحلتين :

- المرحلة الاولى : قامت البنوك ببيع حقوقها والمتعلقة بالقروض العقارية (أو القروض الاستهلاكية كسواء السيارات) إلى هيئة والتي تتكفل بتحويلها إلى أوراق مالية . يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية هيئتين عموميتين والتي تستطيع شراء حقوق البنوك المركزية وهي :

- les gouvernements sponsored entities fannie mae.

- freddie mac .

- المرحلة الثانية : هاتين الهيئتين قامت ببيع هذه الأوراق إلى مستثمرين آخرين (البنوك ، مؤسسات مالية....) ، وبالتالي تحولت إلى أوراق مالية مظهرة على قروض عقارية .

فالمستثمرين المشترين لهذه السندات يحصلون على التدفقات الشهرية المدفوعة من المقترضين ، في نفس الوقت يتحملون خطر عدم التسديد في حدود استثماراتهم ، وبهذا تكون البنوك قد ساهمت في تدهور وضعية النظام المالي ، من خلال أنها قامت ببيع قروض بأسعار مرتفعة لعائلات ذات ملاة مالية ضعيفة ، مع علمها بإمكانية تحول الخطر إلى السوق بسهولة .

ففي صيف 2007 ، تم اكتشاف بأن عملية التسديد التي قامت بها المؤسسات الأمريكية ، أدت إلى خلق ضباب كثيف في السوق المالي ، من خلال توزيع

(1) Ibid, p 2.

الخطر إلى الأفراد في كل أنحاء العالم ، حتى أن وكالات التقييم الدولية لم تنجح في التقييم الحقيقي للخطر ، وهذا نظرا لأن النماذج المستعملة لحساب الخطر مغالطة (من الصعب دائما تقييم الخطر للمنتجات المالية الجديدة).

فعند انخفاض أسعار العقارات ، وجدت العائلات ذات المداخيل الضعيفة نفسها غير قادرة على التسديد ، ووقعت في فخ التقييم الرقمي للقرض ، بحيث وضعت النقطة 620 كنقطة حدية ، فالمقترض الذي يحصل على نقطة أكثر من النقطة الحدية فهو ينتمي إلى قطاع العلاوات من الدرجة الأولى (prime) ، أي درجة خطر عدم التسديد ضعيفة ، أما المقترض الذي يحصل على نقطة أقل من النقطة الحدية ، فهو ينتمي إلى قطاع السوبرايم (subprime) ، أين إمكانية التسديد ضعيفة جدا (في 1.12 2003 من القروض العقارية ذات المخاطر الضعيفة سجلت تأخر في عدم التسديد وصل إلى ثلاثة أشهر ، مقابل 7.36 من القروض العقارية سوبرايم).

ففي إطار القروض الموجهة لتمويل السكنات ، فالقروض العقارية ذات المخاطر العالية عرفت توسع معتبر ، بحيث كانت تمثل نسبة 9% في السوق سنة 2002 ، ثم أصبحت 20% في سنة 2004 وبالتالي فالبنوك قد ساهمت في منح قروض عقارية إلى عائلات قليلة الدخل بمشاركة البنك المركزي الأمريكي (سياسة رئيس الولايات المتحدة الأمريكي جورج وركل بوش) ، وفق شروط جد صعبة مثل الرفع في أسعار تكوين الملف ، عقوبات التأخر في الدفعات المقدمة...الخ.

و هذه الفئة من المقترضين هي الضحية الأولى من هذه الأزمة ، بحيث حصلت على قروض عقارية ذات فائدة متغيرة ، بعدها تحملت ارتفاع أسعار الفائدة والتي تم تقديرها من طرف البنك المركزي الأمريكي سنة 2003 ، والذي أدى إلى زيادة دفعاتهم الشهرية ، وتخفيض القيمة الرقمية للقرض ، والذي أدى بدوره إلى رفع أسعار الفائدة الممنوحة حول بطاقة القرض...الخ.

و المبدأ في القروض العقارية هو أن العائلات لما لا تستطيع تعويض ديونها ، تقوم البنوك بحجز السكنات المرهونة ، وعند انخفاض أسعار العقارات فهذا يعني أن السكنات سعرها أقل من سعر الدين المتبقي لتعويضه فالمقترضين الدين لم يدفعوا ما عليهم فهذا يعني إخراجهم من المنازل وبالتالي وجودهم في الشارع ، أما المقرضين فلم يتحملوا إلا خسارة ضئيلة ، وهذا نظرا لاستخدامهم لتقنية التسديد ، ومواجهة لذلك تدخل البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وكل دول العالم الأخرى

المتضررة من الأزمة لإيجاد الحلول في أسرع وقت ممكن.

المحور الثاني : آثار الأزمة العقارية على الجهاز المصرفي

على الرغم من أن السنوات الأخيرة قد كشفت الستار على جوانب ضعف أصاب الاقتصاد الأمريكي ، إلا أن الأزمة الحالية لم تبدأ تظهر إلا في منتصف شهر سبتمبر 2008 ، وذلك نتيجة لسوء إدارة التمويل العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تعدت الرهون العقارية القيمة الحقيقية للممتلكات بحوالي 2.3 تريليون دولار ، وأثر ذلك في بورصات العالم نتيجة لعمليات التسديد ، وقد انعكست هذه الأزمة في بدايتها في صورة إفلاس لبعض البنوك الأمريكية الكبرى ، وانهيار بعض المؤسسات المالية وشركات التأمين ، وكذلك عدد من البنوك ليس فقط في الولايات المتحدة الأمريكية بل وفي أوروبا واليابان ، وتبع ذلك انهيار في بورصات الأوراق المالية على مستوى العالم في صورة انخفاضات متتالية بلغت خسائرها وفقا لبعض التقديرات أكثر من 25 تريليون دولار في البورصة الأمريكية وحدها⁽¹⁾.

و فيما يلي نستعرض أهم آثار الأزمة على البنوك:

1 - لقد أدت الأزمة المالية الأخيرة إلى ضخ حجم كبير من الأموال في الولايات المتحدة الأمريكية لإنقاذ عدد كبير من البنوك وفي نفس الوقت أدت إلى إفلاس واختفاء العديد من البنوك ، ومن أهم هذه البنوك قولدمان ساش الذي يعتبر من أكبر بنوك الأعمال في وال ستريت الذي عمل على ضخ 3 ملايين دولار في أوت 2007 ، وهد نظرا لخسارته لـ 30% من قيم أصوله الموجهة للمضاربة ، بالإضافة إلى بنك إندي ماك الذي اختفى من الساحة في الولايات المتحدة الأمريكية ، فهو يعتبر من أضخم البنوك إذ يستحوذ على أصول بقيمة 32 مليار دولار ، وودائع تصل إلى 19 مليار دولار ، وفي مارس 2008 أفلس بنك ليتمان برودرز (lehmman brothers) ، والذي يعتبر رابع أكبر بنك استثماري في الولايات المتحدة الأمريكية ، الذي أسسه ثلاثة مهاجرين ألمان كانوا يتاجرون بالقطن عام 1850 ، ويعمل لدى البنك 25935 موظفا بشتى أنحاء العالم ، وتسبب إفلاس هذا البنك بآثار سلبية كبيرة على الأسواق العالمية والذي أدى إلى تراجعها ، فكل هذا

(1) رمضان علي الشراح ، الأزمة المالية العالمية ، أسبابها و آثارها و انعكاساتها على الاقتصاد الكويتي ، ورقة مقدمة للملتقى الدولي لأفاق الاستثمار ، الدورة الثالثة معاً لمواجهة التحديات 28/27 أبريل 2009 الكويت.

www.hrdiscusion.com/hr9600.html consulte le 05/10/2010.

نتج عنه عدم قدرة البنك المركزي الأمريكي على تحديد الحجم الإجمالي للقروض العقارية ذات المخاطر المرتفعة وعدم قدرته على تقديم المعلومات الكافية حول قائمة المؤسسات المالية المتضررة من الأزمة ، والذي زاد بدوره من درجة القلق لدى الجمهور ، والذي جعل المؤسسات المالية الأمريكية تجد صعوبات كبيرة في بيع قروضها في السوق والحصول على السيولة اللازمة⁽¹⁾.

فمؤسسة إعادة تمويل القروض العقارية (american home mortgage investment) نظرا لعدم تحصيل مدفوعاتها ، أعلنت في أوت 2007 على تسريح أغلبية عمالها المقدر ب 7000 موظف ، وتعتبر هذه المؤسسة أكبر ثاني بنك مقرض في السوق العقاري الذي أعلن عن إفلاسه في سنة 2007 ، وبعد سنة من اندلاع الأزمة في صيف 2008 ، عملاقين متخصصين في إعادة تمويل قروض الرهن العقاري ، تم إنقاذهما من طرف الخزينة العمومية الأمريكية ، وهذا لتفادي الخطر النظامي ، لأن هاتين المؤسستين بحوزتهما أو تضمن 3500 مليار دولار من قروض الرهن العقاري ، أي ما يعادل نسبة 40% من قروض السكنات في الولايات المتحدة الأمريكية ، فانهيار هاتين المؤسستين يعني انهيار الاقتصاد الأمريكي والنظام المالي العالمي ، حتى أن شركة التأمين الأمريكية أمريكان أنترناشيونال قروب أيه أي جي (american internationale group AIG) أعلنت عن عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه 64 مليون عميل تقريبا مما دفع بالحكومة الأمريكية إلى منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79.9% من رأسمالها .

و هكذا أصبحت البنوك والشركات تستغني عن موظفيها جراء الإفلاس ، ليسجل شهر نوفمبر 2008 أكبر تسريح شهري للعمالة في نحو ثلاثة عقود ، حيث فقد أكثر من 533 ألف عامل بأمريك ووظائفهم ، ليرتفع بذلك معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 6.7% ، وهو أعلى مستوى مندو أكثر من 15 عاما ، ونتيجة لذلك ولتزايد معدلات نزاع ملكية المنازل التي تعثر مالكوها عن سداد أقساطها ، ارتفع أعداد الأسر الأمريكية المتدفقة على مأوى المشردين بشكل قياسي بلغ 1464 أسرة ، وهذه الأزمة لم تبقى فقط في الولايات المتحدة الأمريكية

(1) sylvie taccola _ lapierre , le dispositif prudentiel bale2 , autoévaluation et contrôle interne :une application au cas français , thèse pour le doctorat en sciences de gestion , université du sud , Toulon _ var France 2008, p66.

بل انتشرت إلى باقي دول العالم ، وهذا عبر القنوات البنكية والمالية بالاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية وبالتحديد في القروض العقارية ذات المخاطر.

2. انتقال الأزمة :

لقد انتقلت الأزمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدول الأخرى ، وهناك أسباب كثيرة كانت السبب في ذلك ومن أهمها :

كون أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أكبر بلد مستورد في العالم حيث تبلغ وارداته السلعية نحو 1919 مليار دولار أي ما يقدر بنسبة 15.5% من الواردات العالمية ، وبالتالي فإن الأزمة الاقتصادية وظهور بؤابر الكساد الاقتصادي في أمريكا انعكست سلبا على صادرات دول العالم ، بالإضافة إلى زيادة المخاوف نتيجة للإفلاسات الكثيرة للبنوك الأمريكية ، وبالأخص بنك ليمان برودرز الذي شكل صدمة كبيرة للمستثمرين الذين كانوا على ثقة بأن الحكومة الأمريكية ستقوم بدعم البنوك الكبرى ومنعها من الإفلاس ، وهو الأمر الذي لم يحدث ، وتقدر ديون بنك ليمان برودرز بنحو 613 مليار دولار منها 160 مليار دولار لعملاء خارج الولايات المتحدة الأمريكية ، بالإضافة إلى عامل آخر وهو أن الولايات المتحدة الأمريكية كلها تعمل على نطاق عالمي وتطرح أسهمها في كل البورصات العالمية وفيها مساهمون من كل دول العالم ، فهد الذي زاد من درجة وسرعة انتشار الأزمة ، بالإضافة إلى عامل رئيسي آخر والذي ساهم بدرجة كبيرة في انتقال الأزمة وهو تفضيل المستثمرين الاستثمار في القروض العقارية ذات المخاطر ، كونها أكثر ربحية وهكذا بالفعل امتدت الأزمة لتشمل كل العالم وعلى رأسها دول أوروبا وآسيا وحتى دول العالم الثالث لم تسلم من ذلك.

ففي ألمانيا توجهت بعض المؤسسات إلى سوق السوبرايم نظرا لكونه أكثر ربحية من النشاطات البنكية التقليدية ، فهد أدى إلى إفلاس بنك إي كا بي (IKB) ، ولإنقاذه تم ضخ ما يقارب 3.5 مليار أورو من طرف البنوك الخاصة والسلطات العمومية الألمانية⁽¹⁾.

أما في إنجلترا قام البنك المركزي الانجليزي في أول الأمر بإنقاذ البنك الثامن في إنجلترا نورثرن روك (northern rock) المتخصص في القروض العقارية الذي وقع في خطر السيولة بسبب أزمة السوبرايم ، والشيء الذي زاد من حدة هذا

(1) ibid, p67.

الخطر هو عدم ثقة البنوك الكبيرة ورفضها لمنحه السيولة ، وهذا نظرا لتخوفها من وقوعه في خطر القروض العقارية ، بالرغم من أن حجم أصول هذا البنك التي إستثمرها في سوق السوبرايم تقدر بـ 0.25% من حجم أصوله الإجمالية ، فهد الذي خلق نوع من القلق لدى الجمهور والذي أدى بهم إلى التوجه نحو كل فروع البنك من أجل سحب ودائعهم ، فهد الذي جعل البنك المركزي الانجليزي يتدخل لضمان الودائع وتخفيض درجة القلق ، بالإضافة إلى انخفاض قيمة أصول هذا البنك في البورصة بنسبة تقدر بـ 75% وهد إبتدا من سنة 2007 ، نتيجة القلق الذي عم مودعي هذا البنك ، وفي الاخير وبعد 5 أشهر من الأزمة قررت الحكومة البريطانية تأمين بنك نورثنروك (northern rock) وهذا الذي جعل من الحكومة البريطانية تدخل في جملة من الإصلاحات تهدف إلى تقوية المراقبة البنكية (1) ، وبعدها وفي صيف 2008 في كاليفورنيا دخل القلق الزبائن بشأن إفلاس أحد أكبر البنوك المتخصصة في القروض العقارية وهو بنك « إنديماك » (indymac) والذي بلغت حجم أصوله بـ 32 مليار دولار ، فهدا أدى بهم إلى سحب ما يقارب 1.3 مليار دولار في عشرة أيام وبالتالي انهيار البنك ، ومع كثرة حالات عدم الدفع للزبائن الأفراد والمؤسسات ، ومع انهيار بنك اندي ماك زادت حالات القلق في الولايات المتحدة الأمريكية بشأن إفلاس البنوك التجارية الجهوية ، فانتقلت بعدها الأزمة العقارية إلى كل النظام المالي ، ففي السوق النقدي كان هناك تخوف من عدم وجود السيولة ، أما في سوق البورصة تراجعت أسعار قيم البنوك والتي انتشرت إلى كل البورصات العالمية وبعدها انتقلت إلى سوق المواد الأولية (2) ، ففي سوق ما بين البنوك ، افتقدت البنوك الثقة وأصبحت ترفض إقراض النقود ، وهذا الذي جعل من البنوك أنها توجهة للبنك المركزي لإعادة التمويل ، ففي أوروبا البنك المركزي الأوروبي عمل على ضخ في شهر أوت 2007 ما يقارب 275 مليار أورو ، وبمعدل فائدة حدي (marginal) 4.08% ، وهذا للسماح للبنوك من مواجهة خطر نقص السيولة ، وكذلك لتجنب خطر تجميد سوق القروض ، والتخفيف على النظام البنكي ومواجهة الأزمة.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية ، قام البنك المركزي الفيدرالي الأمريكي بضخ 88 مليار دولار كمرحلة أولى من أجل التخفيف من درجة القلق ، وفي مرحلة

(1) ondo ndong, s scialom, la débache de northern rock un cas d école, rapport du conseil d'analyse economique n°78 , paris, la documentation francaise, 2008 , p14.

(2) sylvie taccola - lapierre , op cit , p69.

ثانية قام بتخفيض معدل الخصم بـ 0.5 نقطة ، فبين سبتمبر 2007 ومارس 2008 انخفضت تكلفة النقود من يوم إلى يوم (au jour le jour)⁽¹⁾ ، من 5.25% إلى 2.25% وكان لابد من ضخ ما يقارب 400 مليار دولار من السيولة وهذا لتمويل النظام البنكي⁽²⁾ . ولتجنب انخفاض قيمة الأصول مرة واحدة بسبب الأزمة قامت بعض البنوك الكبرى الأمريكية باستدعاء الأموال السيادية الخارجية مصدرها آسيا والشرق الأوسط ، والتي تملك حجم كبير من الأموال مصدرها من المداخيل البترولية والتجارة الخارجية ، والدين تدخلوا بقوة من أجل انقاذ المؤسسات التي تعاني من صعوبات ، أبو ضبي عند سيتي قروب (citigroup) ، سنغافورة عند موريل لانش (meriell lynch) ، الصين عند مورقن ستانلي (morgan stanley) ، ويعتبر أكبر الخاسرين جراء هذه الأزمة في المدى القصير هم المقترضين والموظفين في قطاع السوبرايم ، واعتمادا على الإحصاءات المقدمة من طرف رئيس اللجنة البنكية للسينا الأمريكي ، أن ما يقارب 3 مليون شخص فقد السكن ابتداء من عام 2007 ، لأن هؤلاء الأشخاص استثمروا في العمليات المالية ذات المخاطر الكبيرة وبعدها لم يقدر على إرجاع ديونهم ، هذا الذي جعل من الحكومة الأمريكية تتدخل عن طريق مشروع إنقاذ ابتداء من صيف 2008 (المال الإداري للسكن الفيدرالي) (federal housing administration fund) ، والذي قدر بـ 300 مليار دولار ، والهدف منه هو مساعدة الخواص والسماح للعائلات المدينة بتسديد ديونها بمعدلات فائدة ثابتة مع وجود ضمان من طرف الدولة. كما ساهمت هذه الأزمة في ظهور موجة كبيرة من تسريح العمال في القطاع المالي الناتجة عن إفلاس وغلق العديد من مؤسسات القرض (84 من مؤسسات القرض أفلس في 2007 ، و 35000 منصب عمل تم إلغاؤه في أوت 2007 في القطاع المالي).

كما ساهمت كذلك أزمة السوبرايم في إظهار المعلومات الكاذبة المنشورة من طرف بعض المؤسسات وهذا لتغطية درجة تعرضها للخطر ، وكذلك طمأنة المستثمرين ، وعلى رأس هذه المؤسسات بنك يوبي إس السويسري في بيان له حول أسباب إفلاسه الناتجة عن سوء تقدير درجة المخاطرة في المعاملات المعقدة المرتبطة بالرهن العقاري برغبة من القائمين على قطاع الرهن العقاري في

(1) هو سوق القروض القصيرة جدا ، و التي تتراوح أجلها بين (1 - 7) و حتى ثلاثة أشهر في المصطلح الانقلاوسكوني.

(2) sylvie taccola. lapierre, op cit, p69.

تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح في قطاع الاستثمارات العقارية طمعا في الوصول إلى مرتبة متميزة على مستوى العالم. هذا الذي أدى إلى تدخل قوات الأمن الأمريكية والشروع إبتداء من جانفي 2008 في عملية بحث جنائية ضد 14 مؤسسة بنشر معلومات كاذبة ، وأن تعاملاتها لم تكن تتمتع بالشفافية الكاملة والتي ساهمت في تعميق الأزمة .

كما أن دول العالم الثالث بما فيها الجزائر هي الأخرى لم تسلم من أثار الأزمة ، إلا أن قطاعها المالي لم يتضرر بشكل كبير لأنها بعيدة جدا عن دخول الاستثمار في أوروبا وأمريكا ، أو أنها لا تملك الفائض المالي الذي يمكن توظيفه في البورصات العالمية أو في مصارف أمريكا وأوروبا كودائع واستثمارات ، إلا أنها تأثرت وبشكل حاد بالكساد الاقتصادي والانكماش الكبير في أمريكا والدول الأوروبية (انخفاض أسعار الصرف ، هبوط الأسعار في أسواق الأسهم ، انخفاض القروض والمساعدات الخارجية ، انخفاض التحويلات للعاملين في الخارج ، انخفاض الصادرات...) والذي أثر على اقتصادياتها⁽¹⁾.

و في الأخير تبقى البنوك الأمريكية هي التي تضررت بكثرة من هذه الأزمة ، تليها البنوك السويسرية والتي خسرت في المتوسط 40% من أصولها المالية ، تحتل بذلك المرتبة الثانية بعد بعض المؤسسات المالية الأمريكية ، بينما تأتي المؤسسات المالية الألمانية تحتل المرتبة الثالثة والتي خسرت نسبة 15% من مجموع أصولها ، ثم تليها بريطانيا أقلها خسارة بنسبة 5%.

المحور الثالث : لجنة بازل ومواجهة الأزمة .

لقد ظهرت الأزمة العالمية في الوقت الذي كانت فيه العديد من الدول بما فيها دول الاتحاد الأوروبي تسعى إلى تطبيق معايير لجنة بازل الثانية ، وبالتالي فهذه الأزمة ظهرت تحت غطاء معايير لجنة بازل الأولى ، ففعالية لجنة بازل الثانية في مواجهة هذه الأزمة يجب أن تتمثل في التقييم الحذر والعقلاني والمستمر من خلال تقوية فعالية قواعد الحذر في إطارها الاقتصادي والمالي غير المؤكد (incertain).

و يجب أولا أن نذكر بأن هذه الأزمة جذبت الانتباه إلى مدى أهمية معايير

(1) البنك العالمي ، الأزمة المالية العالمية المواجهة في الحاضر لضمان المستقبل ، مؤتمر قمة مجموعة العشرين المعني بالأسواق المالية و الاقتصاد العالمي ، و اشنطن 2008 ،
web.worldbank.org/wbsite/extrabichome/newsarabic/o, consulte le 17/02/2010.

لجنة بازل الثانية ومصدرها ، ومن جهة أخرى إلى الضعف الكبير في تقييم المخاطر ، وبالتالي فيجب أن تكون هناك إصلاحات شاملة هدفها هو تحسين تسيير المخاطر البنكية ، وتشجيع البنوك على التحسين المستمر لقدراتها على القياس وتسيير وتغطية هذه المخاطر (1).

و بالتالي فإن القيام بهذه الإصلاحات ذات الطابع الهيكلي ، يجب أن يرافقه تعمق في مجالات أخرى والتي أظهرت هذه الأزمة أهميتها.

أولا . إيجابيات معايير لجنة بازل الثانية :

إن من الأسباب الرئيسية لهذه الأزمة نجد أخطاء كبيرة في تقييم مخاطر القرض من طرف المقرضين في الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ أنها منحت قروضا لزبائن ذات مخاطر مرتفعة (subprime) ، بالإضافة إلى ذلك فهناك أسباب عديدة أخرى تفسر التدهورات المالية القوية المسجلة ، والمتمثلة في عمليات التسديد وكذلك التأثير المتبادل بين خطر التمويل بالسيولة (funding liquidity) ، وسيولة السوق (market liquidity) والذي لعب دورا مهما ، بالإضافة إلى الفراغات التي تم ملاحظتها في تقييم المخاطر ، منح القروض العقارية لسماسرة أمريكيين وتحويلها إلى القطاع البنكي ثم إلى السوق ، والتي يمكن اعتبارها من الأسباب المحركة لهذه الأزمة ، فهذه الفراغات تم ملاحظتها فقط لدى الهيئات غير المراقبة (non supervisor) ، مع التذكير أن قواعد بازل الثانية هي جد حساسة للمخاطر ، ولا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا تم تطبيقها حسب الأهداف الاحترازية المراد الوصول إليها . بالإضافة إلى ذلك فلقد تم ملاحظة فشل في تقييم وتسيير المخاطر لدى البنوك ، فهذه الأخيرة عملت على منح العديد من القروض من دون أن تقوم بالتقييم الصحيح للنوعية ، وبالأخص في الحالات التي تريد أن تحافظ على أموالها الخاصة ، إذ قامت بتحويل جزء كبير من الأخطار المرتبطة بهذه القروض إلى السوق . بالنسبة للبنوك البائعة والمستثمرة فمراقبة المخاطر كان ضعيفا حتى بالنسبة للبنوك ذات الوضعية الجيدة ، بالخصوص مع منتجات القرض المعقدة بالإضافة إلى نقص الشفافية لعمليات التسديد.

و على هذا فإن هذه الأزمة تأخذنا إلى إعادة تأكيد أهداف بازل الثانية

(1) DANIEL NOUY , bale2 face a la crise , quelle réforme? revue d économie , paris dauphine , 2009 , p1.

وبالأخص التسيير الحذر والفعال للمخاطر المحتملة ، وهذا لحماية ملاءة البنوك والمحافظة أكثر على الوضعية المالية المتوازنة . من جهة أخرى ففي أغلبية البلدان بما فيها بلدان G10 ، فالأزمة لم تظهر تحت غطاء بازل الثانية ولكن تحت غطاء بازل الأولى ، فالبلد الوحيد الذي قام بتطبيق بازل الأولى هو اليابان ، وهذا ابتداء من 2007 وبالتالي فلا يمكن تقييم معايير لجنة بازل الثانية في مواجهة الأزمة بدون الأخذ بمعيار الرقابة الاحترازية العمود الثاني ، أو شفافية السوق (discipline de marché) العمود الثالث (لأنه لم يتم تطبيقها بعد) ، وكذلك من غير المعقول أن يتم تحقيق معايير لجنة بازل كاملة في بعض أشهر فقط مندو البدء بالعمل بها .

هذه الأزمة تجعلنا نتساءل عن العديد من الإجراءات المهمة لبازل الثانية ، فمثلا كيفية حساب متطلبات الأموال الخاصة القانونية ، العودة إلى مؤسسات التنقيط (notation) في إطار المقاربة المعيارية ، استعمال المعطيات الداخلية فقط في إطار المقاربات المتقدمة ، وكذلك الأهمية المقدمة من طرف لجنة بازل لتقنيات تخفيض المخاطر وعمليات التسيير . فهناك نقاط عديدة إيجابية لم تظهر عند تطبيق بازل الثانية وإنما ظهرت بظهور هذه الأزمة. فأولا عكس بازل الأولى ، فبازل الثانية تنبأ اعتمادا على العمود الأول بالحساب الخاص للأموال الخاصة القانونية الواجبة لعمليات تحويل خطر القرض (التسيير ، ومشتقات القرض) ، وتأخذ بالحسبان كذلك المستحدثات المالية وهد لحساب مؤشر الملاءة الخاص بالمؤسسات والذي يعتبر جد مهم عند استعمال نظام (originate and distribute) ، والذي يستعمل من طرف أغلبية البنوك الدولية ، فهد النظام يسمح لهذه البنوك بتحويل وبأقصى سرعة ممكنة نحو السوق ، نسبة كبيرة من المخاطر المرتبطة بالقروض التي تمنحها والتي تحصل عليها ، وهذا ليس كما في السابق أين كانت تحتفظ بها لمدة طويلة ، فعمليات التسيير بدأ استعمالها مندو عدة سنوات وبنسبة كبيرة في السنوات الأخيرة ، لذلك فمن الضروري تأطيرها من الناحية القانونية وهذا للحفاظ على الجوانب الايجابية لها والتي تعود على الاقتصاد ، فالمعالجة المقدمة من طرف لجنة بازل الثانية تهدف لضمان عمليات التسيير والتي لها حقيقة اقتصادية خاصة ، وليس كما هو معتاد في ظل بازل الأولى ، فهناك هدف تحكيمي (d'arbitrage) قانوني مبني على قاعدتين:

- ما هو حجم المخاطر المحولة؟

- ولماذا هذا التحويل؟

كما تفرض بازل الثانية ضرورة وضع الأموال الخاصة القانونية لتغطية بعض

الإلتزامات خارج الميزانية ، وخاصة خطوط السيولة المشتركة بهذه العمليات والتي كانت معفية من كل تغطية برأس المال أثناء بازل الأولى . كما أن بازل الثانية سمحت بالتقييم والتغطية الاحترازية للإلتزامات البنوك الناتجة من التسديد والتي تكون أثناء فترات الأزمة كبيرة جدا ، وبالتالي يتم خصمها في الأوقات أو الفترات العادية (أي التغطية الاحترازية) .بالإضافة إلى هذا كله وبصفة عامة فالإجراءات الأخيرة عملت على تقوية العلاقة الموجودة بين الأموال الخاصة والمخاطر الحقيقية المحتملة ، من خلال إجبار البنوك على تحسين نظامها لقياس وتسيير المخاطر ، فهذه العملية أي الإجبار هي جد فعالة تجعل من البنوك تلعب دورا أساسيا في عمليات التسديد للأصول غير الظاهرة. فمثلا القروض العقارية يمكن أن تمنح من دون أن تستجيب لتحليل وتسعير المخاطر ، ومن جهة أخرى لما تكون الشفافية في منح القروض ضعيفة فيجب أن يكون الحذر بالنسبة للمؤسسات البنكية أقوى ، فهذه الإلتزامات الخاصة موجودة ضمن هذه الاتفاقية الجديدة بازل الثانية ، وخاصة ضمن المقاربة الجد متقدمة أين الاستعمال لا يكون مسموح به إلا تحت تحفظ احترام العديد من الإلتزامات التشغيلية (opérationnelle). من جهة أخرى هناك مساحة موسعة من المخاطر المغطاة بالأموال الخاصة من خلال العمود الأول ، فبازل الثانية تعطي للبنوك والمراقبين وسيلة جد هامة ، العمود الثاني وهذا لتقييم المخاطر الخاصة لكل مؤسسة ، وكذلك الاخذ بالحسبان لبعض المخاطر صعبة القياس أين الأثر يمكن أن يكون قويا على ملاء المؤسسة أكثر من محتوى السيولة. كما أن بازل الثانية تعتمد على طرق التنبه (stress test) كوسيلة أساسية لتسيير وتقييم المخاطر والتي تعتبر جد هامة وهذا لمواجهة الاضطرابات القوية والطويلة كالتي تم تسجيلها ابتداء من صيف 2007 ، فهذه الإجراءات الجديدة من خلال استخدام طرق التنبه (stress test) تسمح بإدخال الزيادة الكبيرة لمخاطر القرض والسوق وكذلك مخاطر السيولة ، والهدف من ذلك هو للتأكد من أن البنوك تتوفر على الأموال الخاصة الكافية لامتناس الأزمات الحادة والتي تكون أكثر من الافتراضات المعتمدة من خلال العمود الأول . وفي الأخير بازل الثانية تهدف إلى تحقيق الشفافية وسلوكية السوق (discipline de marché) ، فالعمود الثالث يفرض عدة عناصر والمتعلقة بنشر المعلومات الكمية والنوعية على الأموال الخاصة والمخاطر بما فيها عمليات التسديد ، فوجود الشفافية ظهرت من خلال هذه الأزمة أنها عنصرا أساسيا لفعالية عملية التسديد . فالعمود الثالث يسمح كذلك بوجود الشفافية على عمليات التسديد في كل المستويات والمتعلقة بطبيعة ومخاطر الأصول المسندة بالإضافة إلى الإلتزامات

المتخذة من طرف المؤسسات البائعة (cédants) والممولة (sponsor).

. ثانيا . الاقتراحات اللازمة لتقوية الرقابة الاحترازية .

إن الاقتراحات المقدمة وهد لتقوية الرقابة الاحترازية ، فالهدف منها وبشكل أساسي هو توجيه تصرفات البنوك فيما يتعلق بنشاطات السوق ، وقائمة هذه الاقتراحات طويلة ولكن هنا سوف نحاول التركيز على الأساسية منها (1):

1 - فمن وجهة نظر رجال البنك ومسيري البنوك ، فإن الهدف الأساسي من تدخلات الدولة لمواجهة الأزمة هو كلما زاد حجم البنك كلما سهلت عملية الافلاس (2) (to big to Fail) ، فالكثير من البنوك الأمريكية التي تعرضت لهذه الأزمة فهمت ذلك ، يبقى فقط أن نعرف ما هو حجم المؤسسات البنكية أو المالية حتى يمكن اعتبارها بأنها محمية ؟ وبالتالي يجب معرفة هيكل النظام البنكي الأحسن وفي نفس الوقت نتساءل هل الاختلالات الحالية الناتجة عن الأزمة سوف تحدث التغييرات اللازمة؟

فهذه الأزمة أظهرت سيطرت البنوك الشاملة ، وكذلك عمليات الاندماج (fusion) ما بين البنوك (عن طريق تقارب إحدهما من الأخرى أو عن طريق شراء إحدهما للأخرى) ، وبالتالي فأغلبية البنوك النشطة ، ذات الحجم الكبير ومتعددة الخدمات ودولية النشاط ، وهذا من دون شك لاجتناب حالات الإفلاس المكلفة وتحصيل كل الفرص ، لكن يبقى معرفة هل بعد هذه الأزمة سوف تبقى البنوك على حالها وتنشط في نفس الاتجاه؟ وبالخصوص بأنه هناك الكثير من الآراء والحجج المخالفة لذلك والتي تدفعنا إلى الشك والتساؤل (3):

2 - لو نلاحظ من وجهة نظر الفعالية الإنتاجية ، لا يظهر بأن تركيز البنوك وتنويع نشاطاتها يشكل ميزة تنافسية (avantage concurrentiels) ، فلم يتم إثبات لحد الساعة بأن التسابق نحو تكبير الحجم يسمح بتخفيض تكاليف الإنتاج وبالخصوص في بنوك التجزئة ، فالعلاقات الجوارية هي مسيرة أحسن عند الهيئات ذات المرونة العالية (souple) والتي تمتلك قدرات التغيير وإتخاذ القرار بسرعة . كما توجد كذلك حرب المنافسة (guère de synergies) ، بمعنى اقتصاد

(1) JEAN-PAUL POLLIN , quel système bancaire pour l'après crise , presse de sciences politiques , revue de l'ofce, 2009/3 - n° 110, 420.

(2) DAVIDE BLACHE, la regulation des banques de l'union européenne face a la crise , edition revue banque, paris 2009 p210.

(3) JEAN-PAUL POLLIN, op cit, p427.

التكلفة (economies de couts) الآتية من الإنتاج المرتبط بمختلف الخدمات المالية ، فعملية إدماج نشاطات ذات طبيعة مختلفة (hétérogène) داخل نفس البنك ، يمكن أن يخلق تكاليف إضافية (التسيير ، الموارد البشرية...) ، وبالتالي فمن الأفضل أن يكون إنتاج هذه الخدمات من طرف مؤسسات متخصصة والتي تتوجه إليها بنوك التجزئة من أجل الحصول عليها ، بالإضافة إلى ذلك فإن زيادة التركيز (الاندماج) للنظام البنكي يمكن أن يخلق مشكلة المنافسة ، في الوقت الذي يطرح فيه السؤال على مرد ودية النظام المالي ، فلا يمكن اعتبار أنه من النجاعة تقوية قدرة السوق ببعض المؤسسات الكبيرة.

- إن عملية تنويع النشاطات والتركز للمؤسسات البنكية لا يظهر بأنه يسمح بتخفيض مخاطرها ويساهم بصفة عامة في استقرار النظام بإجماله ، فبنوك التجزئة مداخليها مستقرة نسبيا مع الزمن ، وخاصة هذا راجع لاستمرارية العلاقة مع الزبائن ، فهي تظمن انتظام رقم الأعمال ، وكذلك فارتفاع العمولات يجعله أكثر استقرارا . في حين فإن مدا خيل بنوك التمويل والاستثمار (بنوك السوق - البنوك الشاملة) هي غير ثابتة وفي كثير من الحالات هي جد مرتفعة مقارنة ببنوك التجزئة ، لكن من جهة أخرى فهي عملية خطيرة كون أنها تؤدي إلى اختفاء وزوال العمليات البنكية القاعدية . وبالتالي فالحل الأمثل والأنسب لهذا ، يتمثل في فرض نسبة للأموال الخاصة تكون جد مرتفعة بالنسبة لبنوك السوق (البنوك الشاملة) وهذا الذي يعتبر منطقي بالمقارنة بالمخاطر الجد مرتفعة ، وهذا الذي يجعل خدماتها المقدمة جد مكلفة وبالتالي يساهم في تخفيض نشاطاتها وفي نفس الوقت يعمل على تجنب حالات عدم الاستقرار للنظام البنكي .

من جهة أخرى فحركات التركيز تؤدي إلى ظهور نظام بنكي مكون من البنوك ذات الحجم الكبيرة والخدمات المتنوعة والمعقدة (متشابهة ومتراطة) ، وبالتالي فهد يسمح لها بالتعامل مع كل المخاطر حتى التي لا تستطيع تحملها وتغطيها ، وبالتالي فهي تحضر لأزمة مقبلة لا محالة ، بالإضافة لذلك لا بد من إعادة النظر في عملية تشكيل المجموعات المالية متعددة الجنسيات وبالخصوص إذ أنه لا يوجد هيئة دولية تتكفل بعملية التنظيم (structure internationale de regulation) ، بالإضافة إلى الاختلافات في التنظيم والقوانين الموجودة من بلد لآخر.

3 - ضرورة تحسين وزيادة شفافية حسابات وعمليات المؤسسات البنكية ، ولكن من المعروف أن الميزانية البنكية هي غير مفهومة (opaque) ،

وهذا لإحتواءها على أصول قيمتها منشورة جزئياً (partiellement communicable)، وبالتالي فلا نعرف ما هو نوع المعلومة المهمة والتي كان من المفروض على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى نشرها وبمصادقية، فمكونات محفظة الأوراق المالية لأي بنك جزء كبير منها يعتبر كسر إنتاج، والذي لا يمكن نشره من دون حدوث خسائر مادية (qui ne peut être divulgué sans dommage)، وبالتالي فالحل الوحيد هو إلغاء بعض المنتجات أو بعض التجاوزات في عمليات التسييد والتي جعلت من المستحيل قياس المخاطر. ومن أجل تجاوز القياس الجزئي للمخاطر فقد تم اقتراح استعمال طرق التنبيه (stress test) والتي لها القدرة على الأخذ بعين الاعتبار مخاطر النظام وهذا من خلال اعتمادها على التمثيل والتخيل (imaginer et simuler) لمختلف السيناريوهات التي تأخذ بعين الاعتبار مختلف أبعاد الأزمة والذي يسمح بالحصول على قيم بعيدة (متطرفة) (valeur extrême) لا يمكن الحصول عليها بالاعتماد على المعطيات التاريخية فقط.

و لقد طبقت هذه الطريقة (طريقة التنبيه) مؤخراً في البنوك الأمريكية، وبينت أن الفرضيات التي تم اعتمادها يمكن أن يجري التسابق للحصول عليها (faire l'objet de marchandage) ويمكن أن تعطي نتائج عند الطلب عليها، ولكن يبقى لهذه الطريقة عيوب وهي تعقد الارتباطات الداخلية (interdépendances) الواجب أخذها بعين الاعتبار وبالأخص حركات السوق وخصوصيات الوساطة لميزانية البنوك.

4 - من خلال هذه الأزمة فدور مؤسسات التنقيط أعتبر كذلك سبباً، فلقد حدث اختلاف في المصالح بين مصلحة الإرشاد لعمليات التسييد ووظيفتها في التقييم، من خلال أن مصلحة الإرشاد أجبرت على ضرورة احترام القواعد الخاصة بالمهنة والتي لا تؤدي إلى خسائر، وهذا لأن إنتاج أو إخراج المعلومة حول الأصول المسندة يعتمد على تحليلها، ولكن هذا التحليل يبقى دائماً ضعيف، لأنه في كل أزمة يتم انتقاده وبحجج جديدة هذا الذي يجعلنا نتساءل عن الثقة الفائقة التي نمنحها لهذه المؤسسات، ومهما قمنا فإن مؤسسات التنقيط تقع دائماً في أخطاء وفي الأوقات التي لا يجب الخطأ فيها، ومن خلال هذه الأزمة لم تكن لها وسائل التقييم اللازمة للمخاطر الناتجة عن عمليات التسييد والتي قامت بتنقيطها، فمن المفروض كان لا بد أن لا تقوم بذلك وأن لا توضع فيها الثقة بدون أخذ الاحتياطات اللازمة.

5 - كذلك من بين أسباب الأزمة هي المكافآت المقدمة على النشاطات المالية وبالخصوص نشاطات السوق ، فمن المعروف أن إضافة مكافآت لأجر ثابت يخلق مخاطرة أكثر ، وعلى هذا فإن هذه المكافآت أثرت وبدرجة كبيرة على عمليات المضاربة لبعض الأصول وبعض التجار (السماسرة trader) ، ومن هذا المنطلق فلا بد من وضع تشريعات جديدة تحتم خلال الظروف الاقتصادية الصعبة التحفظ على توزيع الأرباح وعدم المبالغة في مكافئة المديرين لضمان الاحتفاظ بأموال كافية لمواجهة الظروف الصعبة⁽¹⁾ ، وهد من خلال وضع سقف للدخول التي يحصلون عليها وهم يغادرون مناصب المسؤولية في المؤسسات الاقتصادية لسبب أو لآخر⁽²⁾.

6 - ومن أجل اجتناب عدم إتخاذ البنوك كل الإجراءات اللازمة لاختيار ومراقبة القروض المسندة ، ثم اقتراح أن تجبر البنوك على امتلاك نسبة من كل نوع من القروض المسندة ، وهكذا يكون لها إمكانية جعل الفوائد التي تحصل عليها من عمليات التسديد تتماشى مع فوائد المستثمرين (تجنب البنوك أن تلعب ضد فوائد المستثمرين) والسؤال الذي يبقى مطروح هو: ما هي النسبة التي تبقى عند البنوك من كل نوع من القروض المسندة؟ وإذا كانت موجودة فكيف يتم ضمان تماشي الفوائد التي تحصل عليها البنوك مع فوائد المستثمرين من دون المساهمة في اختفاء عمليات التسديد؟ فمن خلال اجتماع مجموعة العشرين G20 في لندن فقد تم تحديد هذه النسبة بـ 5% لكن هذه النسبة ليست ثابتة وإنما هي قابلة للتغيير ، كما يظهر الهدف من اختيار هذه النسبة وهو الحفاظ على عمليات التسديد ، وما يجب معرفته هو أنه إذا تم إجبار البنوك على الاحتفاظ بنسبة من القروض المسندة العجدة خطيرة تكون جد فعالة⁽³⁾ ، لكن عمليات التسديد بهذه الطريقة سوف تفقد الكثير من إيجابياتها الحقيقية والمصطنعة (artificiels).

7 - لقد ساهم كل من النظام المحاسبي وقواعد الأموال الخاصة (la réglementation des fonds propres) في تضخيم الأزمة ، من خلال أنها تفرض

(1) جاسم المناعي ، معالم الاقتصاد ما بعد الأزمة في المنطقة

www.alaswaq.not , consulté le 24/05/2010 .

(2) مسعود مجيطة ، الأزمة المالية العالمية الراهنة ، انعكاساتها على الاقتصاد العالمي و كيفية مواجهتها مع الإشارة إلى حالة الاقتصاد الجزائري ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق جامعة المنصورة ، 2/1 أبريل 2009.

www.f - law.net/law/showthead.php/29262 , consulté le 10/06/2010.

(3) il reste que si les banques d alea de mortalité (ou d incitation a la selection et a la surveillance des emprunteurs reste posé) .

على البنوك منح عدد قليل من القروض عندما تسجل خسائر أو حالات انخفاض الحركية الاقتصادية ، ففي هذه الآلية الاحتفاظ(التسجيل) المحاسبي بالقيمة الحقيقية (juste valeur) يلعب دورا خطيرا من خلال أنه يعمل على تحويل تغيرات السوق إلى البنوك (intermédiation de bilan) في حين أن البنوك تعتمد على منطق آخر ، هو أنه لا يوجد أي سبب للتقييم بقيمة السوقية للقروض والتي تبقى داخل ميزانية البنك حتى يتم إرجاعه ، فلماذا إذن العمل كأنه سوف يتم إرجاع القرض غدا؟ يمكن القيام بنفس المعالجة المحاسبية للنشاطات المختلفة. نظريا فالحل يجب أن يكون هناك تقييم مختلف بين الكتاب البنكي (banking book) الذي يعتمد على التسجيل المحاسبي بالتقييم التاريخية ، وكذلك الكتاب التجاري (trading book) الذي يعتمد على التسجيل المحاسبي بقيم السوق ، ولكن هذا ليس من السهل القيام به من خلال الفصل بين الطريقتين في نفس ميزانية البنك ، بالإضافة إلى ذلك فهذا يؤثر على شفافية المعلومات المنشورة (transparence des informations publier).

8 - وأخيرا يجب وضع قواعد للسيولة البنكية وهذا خاصة في حالة الأزمات ، لأن الأزمة ليس سببها عدم القدرة على التسديد ، وإنما لانهاء السيولة من السوق النقدي والنتيجة على الإفلاس الجماعي (و هي كذلك ناتجة عن عدم التأكد على أهمية وتحديد المخاطر) فمنذو 20 سنة الماضية كانت البنوك معرضة بشدة لخطر السيولة ، وهذا لأنها عملت على تخفيض أصولها السائلة وعملت على الاحتفاظ بالسندات العامة ، ولكن كذلك تعرضت لانخفاض الودائع من أصولها والتي عوضتها عن طريق إصدار سندات قصيرة الأجل (خاصة سندات الإيداع) ، وهذا ساهم في تدهور وضعيتها من حيث حجم السيولة ، لأن الودائع تعتبر من الموارد الثابتة وهكذا فأصبحت البنوك هي كذلك مرتبطة بالسوق المالي للحصول على مواردها المالية ولتسديد حقوقها ، فهذا الارتباط ساهم في الرفع من درجة تعرضها لخطر السيولة بدون أن تأخذ كل الاحتياطات اللازمة.

إذن ففي المستقبل لابد من تشكيل وتطبيق معايير جديدة لتصحيح هذا الضعف ، ولكن السيولة في البنوك لا تقاس بنفس الطريقة التي تقاس بها في السوق المالي ، فتشكيل وضعية إجمالية من السيولة لبنك يقوم بكل النشاطين (السوق المالي ، الودائع) يعتبر من العمليات المعقدة أو حتى يمكن اعتباره من المستحيل القيام به ، وفي هذا المجال لجنة بازل عملت على اقتراح مجموعة من الحلول والمتمثلة في ضرورة التسيير المفسر لخطر السيولة ، تكوين الاحتياطات

من السيولة ، استعمال طرق التنبيه ... ، وهنا يبقى السؤال مطروح : كيف يمكن لهيئات الرقابة أن تقوم بمراقبة مدى احترام هذه الاقتراحات ؟

خاتمة

إن التطور في الأدوات المالية والبنكية ساهم بدرجة كبيرة في حدوث وانتشار الأزمة المالية الأخيرة ، حيث تعتبر القروض العقارية السبب الأول في حدوثها من خلال الشروط التسهلية التي فرضتها الإدارة الأمريكية في منح القروض العقارية ، وساهمت تقنية التسديد في انتشار الأزمة في كل أنحاء العالم ، واعتمادا على كل ما تم دراسته تم التوصل إلى النتائج التالية:

- 1 - تعتبر البنوك السبب الاول في حدوث الأزمة من خلال إقدامها على منح القروض العقارية ، متجاهلة قاعدة الحذر والتقييم ، كما زادت من حدة هذه الأزمة النمو الكبير لقطاع العقار وانخفاض أسعار الفائدة المعمول بها.
- 2 - ساهمت الأزمة العقارية في إفلاس أكبر وأهم البنوك الكبرى في العالم.
- 3 - لم تظهر الأزمة تحت غطاء بازل الثانية ، وإنما تحت غطاء بازل الأولى ، فهناك العديد من النقاط الايجابية لبازل الثانية لم تظهر عند تطبيقها وإنما ظهرت بظهور الأزمة.
- 4 - مساهمة وكالات التقييم الدولية في حدوث الأزمة ، وهذا من خلال فشلها في التقييم الحقيقي للخطر ، واستعمالها لنماذج حساب الخطر مغالطة.
- 5 - ساهمت المكافآت المقدمة على النشاطات المالية ونشاطات السوق في زيادة درجة المخاطرة ، والتي أثرت على عمليات المضاربة والتي زادة بدورها من حدة الأزمة .

و اعتمادا على النتائج التي تم التوصل إليها نقترح التوصيات التالية:

- 1 - لا بد على وكالات التقييم الدولية أن تتوفر على كل الوسائل اللازمة لتقييم المخاطر الناتجة عن التقنيات المالية الحديثة ، ويجب على كل المتعاملين بهذه التقنيات أخذ كل الاحتياطات اللازمة وعدم وضع الثقة التامة .
- 2 - لا بد من وضع تشريعات تعمل على تحديد المكافآت المقدمة على النشاطات المالية ونشاطات السوق ، وتفرض خلال الظروف الاقتصادية الصعبة التحفظ في توزيع الأرباح وعدم المبالغة في المكافآت حتى تكون لها القدرة على

مواجهة هذه الظروف.

3 - ضرورة امتلاك البنوك نسبة من كل نوع من القروض المسندة ، حتى تكون لها إمكانية جعل الفوائد التي تحصل عليها من عمليات التسديد تتماشى مع فوائد المستثمرين وتحافظ على عمليات التسديد .

4 - « كلما زاد حجم البنك سهلت عملية الإفلاس » و بالتالي فلا بد من العودة إلى الوظيفة التي أنشأ البنك من أجلها ، وهي تسيير علاقاته مع الزبائن بمعنى خلق المعلومات الأساسية لإنتاج القروض وتوزيع الخدمات والتوسع في العلاقات الجوارية ، والعمل على تنويع خدماته المعروضة التي تساهم في خلق قيمة مضافة لها.

قائمة المراجع

1. باللغة العربية

- 1 - البنك العالمي ، الأزمة المالية العالمية ، المواجهة في الحاضر لضمان المستقبل ، مؤتمر قمة مجموعة العشرين المعني بالأسواق المالية والاقتصاد العالمي ، واشنطن 2008.
web.worldbank.org/wbsite/extrabichome/newsarabic/0 , consulte le 17/02/2010
- 2 - جاسم المناعي ، معالم الاقتصاد بعد الأزمة في المنطقة ، 2010 .
www.alaswaq.net. , Consulte le 24/05/2010.
- 3 - هشيم فارس ، الأزمة المالية العالمية الأسباب التداعيات ، 2009 .
www.masrawy.com , consulte le 26/03/2009.
- 4 - رمضان علي الشراح ، الأزمة المالية العالمية ، أسبابها أثارها وانعكاساتها على الاقتصاد الكويتي ، ورقة مقدمة للملتقى الدولي لأفاق الاستثمار ، الدورة الثالثة معاً لمواجهة التحديات 28/27 أبريل 2009 الكويت .
www.hrdiscusion.com/hr9600.rtml , consulte le 04/09/2009
- 5 - مسعود مجيطة ، الأزمة المالية العالمية الراهنة ، انعكاساتها على الاقتصاد العالمي وكيفية مواجهتها مع الإشارة إلى حالة الاقتصاد الجزائري ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق جامعة المنصورة ، 2/1 أبريل 2009 .
www.f _ law.net/law/showthead.php/29262 . Consulte le 06/10/2010.

2. باللغة الفرنسية

.livres et thèses :

- 1 _ Davide Blache , la régulation des banques de l union européenne face a la crise , édition revue banque , paris , 2009 .
- 2 _ sylvie taccola _ lapierre , le dispositif prudentiel bale2 , autoévaluation et contrôle interne :une application au cas français , thèse pour le doctorat en sciences de gestion , université du sud , Toulon _ var France , 2008 .

.article :

- 1 _ claire montialoux , gabriel zucman , comprendre la crise des subprime , regard croisé sur l économie , www.blog.dalloz.fr/2009/02/comprendre _ la _ crise _ des _

subprime/ , consulté le29/03/2010.

2 _ Daniel nouy , bale2 face a la crise , quelle reforme ?revue d économie financière , paris dauphine , France ,2009 .

3 _ Jean _ Paul pollin ,2009 , quel système bancaire pour l après crise , presse de sciences po , revue de l ofce ,2009 /3 _ n110 , France .